

الدليل العقلي عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية

المدرس المساعد/ سهيلة خطاف عبد الكريم
جامعة كربلاء / كلية القانون

مقدمة البحث

لا يخفى على دارسي اللغة العربية ما لابن مالك من آثار وفضائل كبيرة عليهم في مجال النحو العربي . فهو العالم الفذ الذي ترك المؤلفات المشهورة في هذا العلم الجليل . وقد تضمنت هذه المؤلفات آراءه وأحكامه المستمدة من الأسس الأصيلة لعلم النحو التي خلفها علماء العربية الأقدمون أمثال الخليل الفراهيدي وسيبويه والمبرد ولكساني وغيرهم ، وكانت هذه الآراء والأحكام التي قررها ابن مالك تعتمد على المنقول والمعقول من الأدلة العلمية . ومما يؤيد فداذة الأدلة التي اعتمدها هذا العالم شيوخه وكتبه ومؤلفاته في التدريس داخل المحافل والجامعات العلمية . ولعل أشهرها ألفيته في النحو التي تداولتها أيدي الدارسين والشراح . وكذلك الكافية الشافية التي تضمنت ثلاثة آلاف بيت في النحو أيضا مع شرحها الثمين . ثم كتابه التسهيل وشرحه وغير ذلك من الأسفار القيمة في علم النحو العربي . وهذا ما حدا بالباحث لأن يتناول جانبها مهما من الشخصية العلمية لهذا العالم الكبير ألا وهو جانب الاستدلال العقلي عنده في بعض المسائل التي تضمنها كتابه الواسع شرح الكافية الشافية ، ذلك لأن هذا السفر الرصين احتوى تقريبا غالبية أصول المعارف النحوية وفروعها عنده . وقد جاء هذا البحث مقصورا على السلوك الاستدلالي بالعقل دون النقل لأجل التعرف على القياس والتنظير لدى ابن مالك . فكان المصدر الأساس الذي اعتمد عليه الباحث هو هذا الشرح الذي وقع الاختيار فيه على بعض المسائل التي تخص الأسماء والأفعال والحروف . وقد اخترت المصادر الأخرى لإسعاف البحث من نفس الاختصاص النحوي فتشكل البحث من التمهيد وبعده المقدمة الذي أوضحت فيه الاستدلال العقلي المقصود ، ثم المباحث الثلاثة التي خصص المبحث الأول منها للاسم والمبحث الثاني للفعل والمبحث الثالث للحرف . ولم أخصص جزءا من البحث للكلام عن حياة ابن مالك وشيوخه وآثاره بل اكتفيت بذكر طرف من حياته ومؤلفاته في هامش التمهيد لأنه أشهر من أن يعرف به إذ أفاضت المؤلفات الكثيرة التي ألفها المؤرخون في الحديث عن ذلك . ولأن الحديث عن حياته وتفصيلها لا يدخل ضمن أهداف البحث ولا جدوى منه في مثل هذه الدراسة ، فله ميدان آخر تعنى به كتب الأخبار والتراجم . وكنت عند عرض المسألة النحوية في هذا البحث انقل أقوال ابن مالك من كتابه شرح الكافية الشافية بنصها دون التصرف فيه مع وضع تخريجها في هامش خاصة ، وبعدها أوضح مسالك الاستدلال عنده . وفي الختام لا أدعي الكمال فالكمال لله تعالى وحده ، وإنما هو جهد مخلص لدراسة عقلية هذا العالم الجليل . ومعذرة إن ظهر في هذا الجهد نقص أو هفوات وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد

في هذا البحث سأعرض للدليل العقلي لا النقل الذي اعتمده ابن مالك في حججه النحوية وأوضحه لإثبات بعض آرائه وقواعده في القضايا النحوية ومسائله التي أوردها في كتبه . فالمعلوم أن النحويين كانوا يستدلون بأدلة نقلية وعقلية على صحة الحكم النحوي الذي يؤيدونه ويرجحونه على غيره من الأحكام . وقد يجتمع الدليل النقلية والدليل العقلي في حكم نحوي أو لغوي معين ، وقد ينفرد أحدهما . والدليل النقلية هو الدليل المتأني من طريق الشاهد المسموع والمنقول نقلا عن العرب . إما الدليل العقلي فهو المستنبط بالعقل استنباطا مبنيا على المحاكمة العقلية . والملاحظ في كتب النحو أن الاستدلال العقلي غالبا ما يكون في الأحكام النحوية النظرية (غير التطبيقية) التي لاتأثير فيها على تركيب الكلام كقولهم : المصدر أصل للفعل ، وإن الخبر مرفوع بالابتداء أو المبتدأ ، واختلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد (لو لا) وما أشبه هذه الآراء . أما الاستدلال النقلية فيكثر في الأحكام التطبيقية التي يتركب في ضوئها الكلام العربي من حيث ظهور العلامات الإعرابية التي يتوجب على المتكلم مراعاتها في أواخر الكلم . ومثال هذا عموم الأحكام النحوية كوجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه وجزم الأفعال ورفعها ونصبها إلى غير ذلك من الأحكام . ما أقصده في هذا البحث هو دراسة القسم الأول من الاستدلال عند واحد من أكابر النحويين في القرن السابع الهجري وهو ابن مالك أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الجبائي الأندلسي المتوفى عام ٦٧٢ من الهجرة . فدراسة هذا الجانب من حيث الاحتجاج النحوي لدى هذا العالم الجليل يظهر لنا العقلية الاستدلالية التي تحلى بها والموهبة التي امتلكها في طرح الآراء وتفسير الأحكام النحوية التي قالها . ولقد اشتهر ابن مالك بين النحويين بكثرة الروايات والمحفوظ من الأحاديث النبوية والأشعار التي استشهد بها العرب . فهو من المدققين والمحققين في نصوص اللغة ومفرداتها . وكان له اطلاع واسع وأمامه في القراءات القرآنية بين علماء زمانه . وكان يمتلك عقلية متأثرة بعلم المنطق الذي غلب طابعه على أقوال النحويين في تقسيماتهم وتنظيراتهم عند التأليف ، وابن مالك واحد منهم . ومما يؤيد صحة ما ذكرته من عبقرية في شخصية هذا العالم المصادر التي ترجمت حياته (١) .

المبحث الأول
في الأسماء

١- الحال : المعروف عند جمهور النحويين انه إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه ^(١) . وفي هذه المسألة يقول ابن مالك : (وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه . فلا يجيزون في نحو : مررت بهند جالسة ، مررت جالسة بهند . وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط ، ويقوله في ذلك أقول وأخذ^(٢)) . وقد ذهب إلى هذا الحكم نفسه كل من ابن كيسان وابن برهان . وقد احتج ابن مالك على موافقته لهذا الرأي بالعقل والنظر وليس بالنقل ، وذلك لان المجرور بالحرف إنما هو من حيث المعنى مفعول به ، وعليه فلا يمتنع تقديم حال المفعول به عليه ^(٣) . وهذا يعد من الاستدلال العقلي الذي عضده ابن مالك بعد ذلك بدليل نقلي من الشواهد الشعرية التي لا أريد الإفاضة فيها لأنني قصرت هذا البحث في الكلام على الدليل العقلي فقط : وتجدر الإشارة إلى أن ما ذهب إليه ابن مالك يقارب ما ذهب إليه الرضي الاسترأباضي إذ قال : (إن حرف الجر معد للفعل كالهزمة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه . فإذا قلت : ذهبت راكية بهند فكأنك قلت : ذهبت راكية هنذا ^(٤)) . هنا أصاب الرضي ولكنه قصد أن حرف التعدي الجار مثل الهزمة المعدية ، فكلاهما يعدي الفعل اللازم إلى مفعول به . أما ابن مالك فقد عمم ولم يخص مثل الرضي ، فقال كما ذكرت – المجرور بالحرف إنما هو من حيث المعنى مفعول به . وهذا ليس صحيحا ولا عاما .

٢- باب التعجب : ذكر ابن مالك في باب التعجب أن (ما) التعجبية تكون نكرة مبهمة فهي مبتدأ عند سيبويه وما بعدها يقع خبرا . وعند الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف ^(١) وفي توجيه هذا يقول ابن مالك : (لان (ما) لأن تكون عنده [أي الأخفش] تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصولة بمعنى الذي ، ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة . قال : [أي الأخفش] وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب ، لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام ^(٢) . ونرى أن ابن مالك هنا يؤيد رأي سيبويه وجمهور النحويين ويخالف رأي الأخفش ثم يرد عليه قائلا : [فيقال له – أي الأخفش] - : الخبر المدعى حذفه معلوم أم مجهول ؟ فان كان معلوما فلا إبهام وان كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز . وادعاء حصر (ما) التامة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم : غسلته غسلنا نعمنا ، ف (ما) هذه إما زائدة ، فزيادتها باطلة ، لأن ذلك يخلي (نعم) من فاعل ظاهر أو مضمرة ، فوجب كونها تامة ، فكذا (ما) التعجبية ^(٣) . وابن مالك في رده هذا على الأخفش نجده يسير في احتجائه بدليل عقلي نظري متبعا أسلوب المنطق اللغوي لتفنيد كون (ما) موصولة وخبرها محذوف ، وهو ما لا يؤيده معنى جملة التعجب التي هي في حقيقتها ليست جملة خبرية بأي حال من الأحوال . كذلك نجده يتفق مع رأي سيبويه بأن (ما) تقع نكرة تامة بمعنى شيء وموضعها رفع بالابتداء ، وخبرها مابعدا من الفعل والفاعل والمفعول ، لأن أقل التعجبية فعل ماض بإجماع البصريين ، ففاعله مضمرة عائد على (ما) فالتقدير في قولك : ما أحسن أخاك ! على مذهب الخليل وسيبويه : شيء أحسن أخاك . وذهب الأخفش ألا أنها موصولة بمعنى الذي والجملة التي هي افعال وفاعله ومفعوله صلتهما ، وأنها مبتدأ خبره محذوف ، فالتقدير : الذي أحسن أخاك شيء . وقول الخليل وسيبويه أصح ، لأن التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام فإذا حكم بأن (ما) التعجبية موصولة ، فان الصلة تخرجها من الإبهام ، من حيث كانت الصلة موضحة للموصول . ويقوي مذهب الخليل وسيبويه أن الكلام على قولهما تام غير مفتقر غالي تقدير محذوف ، وان هذا الخبر المقدر في ما ذهب إليه الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب ^(٤) .

٣- المضاف إلى ياء المتكلم : ذهب جمهور النحويين إلى أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يكون معربا ^(١) والى هذا الرأي ذهب ابن مالك واحتج لذلك بأدلة عقلية كما سنرى . أما الجرجاني ^(٢) وابن الخباز ^(٣) وابن الخشاب ^(٤) فقد خالفوا الجمهور وقالوا إن هذا الاسم يكون مبنيا ^(٥) وقد أورد ابن مالك رأيه في هذه المسألة قائلا : (والصحيح أنه معرب إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء ^(٦)) . وأتى هنا بأدلة نظرية ثلاثة مبنية على العقل لا النقل فقال : (فان زعم زاعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه : احدها : إن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف إلى الياء وذلك باطل . الثاني : إن ذلك يوجب بناء المثني المضاف إلى الياء المتكلم وذلك أيضا باطل . الثالث : إن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه من دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتكتمل دلالاته بها كـ (غير) و (مثل) . والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم انه معرب تقديرا ^(٧)) . فان زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره ، لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور ، وبناء المتبع ، وبناء المحكي ، فان آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب . ولا قائل بأنه مبني ، بل هو معرب تقديرا . فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديرا ^(٨) . إن الاستدلال الذي جاء به ابن مالك في هذه المسألة لاشك انه استدلال عقلي صرف أساسه استحضار الحجة في التشبيه والنظير ، إذ نجده يعتمد على المنطق اللغوي القائم على كليات استعمال اللغة وتوظيفها في القضايا والتراكيب المتنوعة التي زحرت بها . وكل هذا وذاك لأجل عقد التشابه والتماثل بين هذه التراكيب وبين الحالات التي يريد إثباتها والبرهنة عليها . وفي نهاية المطاف وبعد هذه المحاورات العقلية نجده يفند الرأي المخالف له بسبب ضعفه ويرسخ بالوقت نفسه الرأي الذي يميل إليه .

٤- الاستثناء : ذهب جمهور البصريين في (سوى) الاستثنائية إلى أنها واجبة النصب على الظرفية ولا تتصرف ^(١) أما ابن مالك فقد قال (سوى) تعرب بحركات مقدرة كما تعرب (غير) بحركات ظاهرة . ورأيه هذا يخالف رأي البصريين ^(٢) والى ما يشبه رأي ابن مالك هنا ذهب ابن هشام الأنصاري ^(٣) إذ قرر أن (سوى) وان كانت تستعمل ظرفا غالبا إلا أنها قد تستعمل قليلا مثل (غير) وهذا هو مذهب الجرجاني والعكبري ^(٤) كذلك ^(٥) . وابن مالك عند احتجائه برأيه في هذه المسألة يقول : (وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) واحد ، وأنه لا احد منهم يقول : (إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على مكان ولا زمان فيمعرل عن الظرفية . الثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم : (سألت ربي ألا يسقط

على أمي عدوا من سوى أنفسهم) (٤) . وقوله عليه الصلاة والسلام : (ماأنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود) (٥) ومن الإسناد أليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر (٦) :-
(وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري) يتبين لنا مما سبق أن احتجاج ابن مالك هنا على هذه المسألة يتجه كذلك اتجاها عقليا نظريا يستند على مقايسة النظائر المتماثلة وهو حينما يستعرض بعض الشواهد النقلية في هذا الاستدلال فإنه مهد وقدم نظريا لذلك ثم ساق الأمثلة لأجل التروي والتأمل في دلالة هذه اللفظة عند تضمينها في هذه التراكيب فهو لم يقصد التراكيب بحد ذاتها وإنما أراد موقف الرؤيا العقلية فيها .

المبحث الثاني في الأفعال

وافق ابن مالك إلى أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد المباشرة مبني . أما المؤكد بنون التوكيد غير المباشرة فهو معرب عنده (١) وفي هذه المسألة يقول مستدلا على صحة رأيه (وإنما كان الأمر كذلك لان المؤكد بالنون إما أن يكون بناؤه لتركيبه معها وتنزله منها منزلة الصدر من العجز . وأما أن يكون من أجل أن النون من خصائص الفعل فضعف بلحاظها شبه الاسم ، إذ لا قائل بغير هذين القولين . والثاني باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل . ولو كان ذلك مقتضيا للبناء لبني المجزوم بـ (لم) نحو : [لم أكتب] والمقرون بحرف التنفيس (٢) نحو : [سأزورك وسوف أزورك] والمسند إلى ياء المخاطبة نحو : [ألا تقرئين لي] لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل ، بل ضعف شبه هذه الثلاثة اشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وان لم يلق لفظها بالاسم فمعناها لائق ، بخلاف (لم) وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى . فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به احد هذه الثلاثة مبنيا ، لأنها أمكن في الاختصاص ، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء هو التركيب إذ لا ثالث لهما ، وإذ اثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لما اتصل به ألف اثنتين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نصيب ، لأن ثلاثة أشياء لاتركب (٣) مما سبق يتبين المنهج الاستدلالي العقلي الذي اعتمد فيه ابن مالك على التنظير والمقايسة . إذ قابل بين نون التوكيد في اختصاصها بالفعل وبين أدوات الجزم وسين الاستقبال وياء المخاطبة من حيث أن دخول هذه الأدوات على الفعل لا يوجب بناءه على الرغم من اختصاصها به بل يكون بناؤه لان الفعل تركيب مع هذه النون تركيب الاسم المبني على فتح الجزأين وهذا التعليل العقلي الذي التزم به ابن مالك هنا مبني على الحالة الصوتية التي تتشكل منها مقاطع هذه اللفظة عند اتصال النون بالفعل (٤) . فهذا البناء على الفتح بالذات هو ما تعاهده اللسان العربي دون غيره من أحوال البناء الأخرى . إذ لم يكن بالإمكان أن يكون مبنيا على الضم لأنه في هذه الحالة الصوتية يلتبس بالفعل المسند إلى واو الجماعة نحو : لا تكتبين . وكذلك لا يمكن بناؤه على الكسر لأنه يلتبس بالمسند إلى ياء المخاطبة نحو : لا تكتبين . وكما لا يمكن بناؤه على السكون لئلا يلتقي عندئذ ساكنان نحو : لا تكتبين . فلم يعد إذا إلا أن يكون مبنيا على الفتح لان هذه العلامة البنائية هي المتبقية من علامات البناء التي لا تلتبس بدلاله أخرى وعليه فان هذه الفتحة تعد علامة بناء وليست حركة إعراب .

المبحث الثالث في الحروف

١- (إما) حرف عطف : يقول ابن مالك في باب عطف النسق أن (إما) المسبوقه بمثلها نحو : [في الدار إما زيد وإما محمد] لا تكون عاطفة عند أكثر النحويين (١) وقال في هذه المسألة : (ومذهب ابن كيسان وأبي علي العاطف إنما هو الواو التي قبلها . وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) ، ويقولها أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل : (لا زيد ولا عمرو فيها) و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع ، فلتكن (إما) مثلها إحقاقا للتنظير والنظير وعملا بمقتضى الأولوية . وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حكم بعدم عاطفتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعدم عاطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى (٢) . وهذا الاستدلال الذي عقده ابن مالك يسير في محورين : احدهما مبني على العقل والنظر ، إذ يستحيل عقلا دخول حرف عطف على حرف عطف آخر . وهو بعيد جدا عن الوقوع في الاستعمالات والتراكيب اللغوية الصحيحة والبليغة . والآخر قياسي بحث قائم على تشبيه (إما) بالحرف (لا) الواقع بعد الواو العاطفة دون أن يكون عاطفا . وعلى هذا يكون ابن مالك قد نهج في استدلاله منهج التوفيق بين القياس والعقل .

٢- الباء الزائدة : تدخل هذه الباء عند ابن مالك على خبر (ما) التميمية كما تدخل على خبر (ما) الحجازية (١) . وهذا مخالف لمذهب أبي علي والزمخشري وفي مخالفة ابن مالك لهذين العلمين نجده يقول : (زعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري . والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه : أحدها : أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرا . منه قول الفرزدق – انشده سيويه :-

لعمرك مامعن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر (٢)

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصا بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم . الثاني : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا . يدل على ذلك دخولها في نحو : (لم أكن بقائم) وامتناع دخولها في نحو : (كنت قائما) . وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي ، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل . الثالث : أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ (إن) كقول الشاعر :-

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفيًا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن) وهو ما أردناه • وقد دخلت أيضا على الخبر المرفوع بعد (هل) كقولة (٣) :

تقول إذا اقلولي عليها واقردت الأهل اخر عيش لنزيد بدائم

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلان تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى (٤) • أن استدلال ابن مالك هنا جاء معتمدا على الأدلة النقلية والأدلة العقلية معا • وفي كليهما نفي العلاقة بين العمل ودخول الباء • وأصح أن الباء المقرونة بالنفي بسبب دخولها على خبر الأفعال الناقصة المنفية في (لم أكن) وكذلك على الخبر بعد (هل) الاستفهامية التي يوازي الاستفهام بها معنى النفي في أحوال كثيرة من التراكيب كما في باب تعليق أفعال القلوب وباب نصب الفعل بان مضمره في باب النفي والاستفهام والتمني والطلب •

٣- لا النافية للجنس : ذهب ابن مالك إلى أن العلم الواقع بعد (لا) النافية للجنس قد يتأول بفكرة فيتركب معها مفردا وعندئذ يكون مبنيا على الفتح وذلك مثل (لا هيثم الليلة للمطي) • أما إذا كان العلم مضافا فإنه ينصب كقولهم : (قضية ولا أبا حسن لها) (١) وفي هذا الصدد يقول ابن مالك : (وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان (٢) : احدهما : انه على تقدير إضافة (مثل) إلى العلم ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتذكير • والآخر : انه على تقدير : لا واحد من مسميات هذا الاسم • وكلا القولين غير مرضي • أما الأول فيدل على فساده أمران : احدهما : التزم العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك • والآخر : أخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ (مثل) كقول الشاعر :

تبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح (٣)

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير : ولأمثل زيد مثله ، وذلك فاسد • وأما القول الثاني فضعه بين ، لأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ (زيد) وليس ذلك لازما لقولهم : (لابصرة لكم) (٤) و (لا قريش بعد اليوم) • ولقول النبي صلى الله عليه واله وسلم : (أذا هلك كسرى فلا كسرى بعده) (٥) • وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد : (لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به ، فضمن العلم هذا المعنى ، وجرده لفظه مما ينافي ذلك) (٦) • إن هذا الاستدلال نظري بناه ابن مالك على تفسير الشواهد والنصوص تفسيراً تحليلياً لأجل فحصها واختبارها حتى يتم التعرف على التأويلات المحتملة للنحويين فيها •

٤- نون الرفع ونون الوقاية : إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في الفعل فإن حذف الأولى وبقاء الثانية هو الأولى عند ابن مالك (١) • ونجده في هذه المسألة يقول : (وزعم قوم أن المحذوف في نحو : (تأمروني) (٢) هو الثاني (نون الوقاية) وليس كذلك بل المحذوف هو الأول ، نص على ذلك سيبويه (٣) • قال : ويدل على صحة قوله إن نون الوقاية لايجوز حذفها مفردة مع فعل غير ليس ، وإن الأول قد حذف دون ملاقة مثله ، مع عدم الجازم والناصب فحذفها عند ملاقة مثل أولى • وأيضاً فلو حذف نون الوقاية وأقيمت نون الرفع لتعرض بذلك إلى حذف نون الرفع عند دخول الناصب والجازم ، وإذا حذف نون الرفع لم يعرض النون الوقاية ما يقتضي حذفها • وحذف ما يحوج إلى حذف أولى من حذف مالا يحوج إلى حذف • قال : ومثال ذلك [أي حذف نون الرفع لغير نصب أو جزم] في النثر ماروي من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم : (والذي نفس محمد بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) (٤) الأصل لاتدخلون ولا تؤمنون لان (لا) نافية ، و(لا) النافية لاتعمل في الفعل شيئاً • ومثال ذلك في النظم قول الراجز :

أبيت اسري وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي (٥)

والأصل (تبتيين وتلكين فحذف النونين من دون جازم ولا ناصب) (٦) • يظهر لنا مما سبق أن ابن مالك احتج بأدلة عقلية مشفوعة بأدلة نقلية • وكان احتجاجه بالدليل العقلي يمثل النمط المتعارف عليه عند المتحاورين باسم المحاكمة العقلية • ويتمثل هذا النمط لنا من خلال عبارته : (أن حذف ما يحوج إلى حذف أولى من حذف ما لا يحوج إلى حذف) • أما احتجاجه بالدليل النقلية فهو وإن كان يذكر الشواهد السماعية إلا انه كان يستنبط منها بالمقاييس والنظر ما ذهب إليه من رأي في هذه المسألة •

نتائج البحث

سعت في هذه الدراسة إلى عرض الدليل العقلي لا النقلية الذي اعتمده ابن مالك في حججه النحوية لإثبات بعض آرائه وقواعده في القضايا النحوية وتوضيحه لمسائله التي أوردها في كتبه ، فظهر لي إن ابن مالك احتج بأدلة عقلية مشفوعة بأدلة نقلية • وكان احتجاجه بالدليل العقلي يمثل النمط المتعارف عليه عند المتحاورين باسم المحاكمة العقلية ، ويتمثل هذا النمط من خلال عبارته : (أن حذف ما يحوج إلى حذف أولى من حذف ما لايجوز إلى حذف) • أما احتجاجه بالدليل النقلية فهو وإن كان يذكر الشواهد السماعية إلا انه كان يستنبط منها بالمقاييس والنظر ما ذهب إليه من رأي في هذه المسائل •

إن الاستدلال النظري الذي بناه ابن مالك يقوم على :

أ – تفسير الشواهد والنصوص تفسيراً تحليلياً لأجل فحصها واختبارها حتى يتم التعرف على التأويلات المحتملة للنحويين فيها ، كما مثل في [لا النافية للجنس] •

ب – إن الاستدلال عند ابن مالك جاء معتمداً على الأدلة النقلية والأدلة العقلية معا كما هو موضح في موضوع الباء الزائدة •

وعلى هذا يكون ابن مالك قد نهج في استدلاله منهج التوفيق بين القياس والعقل، وختام ما أرجو أن يكون هذا العمل جديراً بإثارة القارئ وحفزه إلى التأمل والنظر، وإن يكون القصد والجهد فيه بريئين من الزيف والرياء خالصين للحق عز سلطانه.

((وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين))

الهوامش

١. ولد ابن مالك بمدينة جيان في الأندلس على اختلاف في سنة ولادته فقيل سنة ٥٩٨ هـ وقيل سنة ٦٠٠ هـ وقيل ٦٠١ هـ وهو من قبيلة طيء. انتقل من الأندلس إلى القاهرة ثم إلى الحجاز واستقر أخيراً في دمشق. أخذ العلوم المختلفة عن علماء عدة منهم علم الدين السخاوي وأبو علي الشلوبين وابن يعيش وابن الخباز وغيرهم وصار من دعاة النحو البصري. وتلمذ له ولده بدر الدين محمد المعروف بابن الناظم وبدر الدين بن جماعة وأبو الحسين اليونيني وشيخ الإسلام النووي وغيرهم. كان تقياً ورعاً عالماً بفنون العربية والقراءات وصنف ما يقرب من خمسين مؤلفاً فيها. منها ألفيته المشهورة باسمه، والتسهيل وشرحه، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه، والكافية الشافية وشرحها. (تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسنوي ٢/ ٤٥٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٦٧، والبلاغة في تاريخ أئمة اللغة / ٢٢٩، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩).
٢. ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / ٤٢٦، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤، والفوائد الضيائية في شرح الكافية / ١٤٧.
٣. شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٤٤، وينظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧، والكشاف ٣/ ٢٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١).
٤. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٤٤.
٥. شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٧.
٦. ينظر: الكافية الشافية ١/ ١٠٨١.
٧. شرح الكافية الشافية ١/ ١٠٨١، والجني الداني / ٣٣٥.
٨. شرح الكافية الشافية ١/ ١٠٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢.
٩. ينظر: الأمالي ٢/ ٥٥٣.
١٠. ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٥٥٢-٥٥٣.
١١. هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن صاحب المغني في شرح الإيضاح، والعمدة في التصريف، والمقتصد في شرح الإيضاح. ت ٤٧٢ هـ (ينظر: نزهة الألباء / ٢٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، شذرات الذهب ٣/ ٣٤).
١٢. هو أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي الضرير صاحب العزة المخفية في شرح ألفية ابن معط، والنهاية في النحو. ت ٦٣٩ هـ (ينظر: نكت الهميان ونكت العميان ٩٦، والبلغة / ١٩، و البغية / ١ / ٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٠٢).
١٣. هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن نعر الخشاب النحوي مصنف شرح جمل الزجاجي وشرح لمع ابن جني. ت ٥٦٧ هـ (ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٠، وشذرات الذهب ٤/ ٢٢٠).
١٤. ينظر: المرجل في شرح الجمل لابن الخشاب / ٦٢، وشرح المفصل ٣/ ٣٣.
١٥. شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٠.
١٦. شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٠٠.
١٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠١.
١٨. ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٦، ٤٨٩ وما بعدها، ومعاني النحو ٢/ ٦٩٧ وما بعدها.
١٩. ينظر: شرح اللمع لابن برهان / ١٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩.
٢٠. هو محب الدين أبو البقاء بن الحسين بن عبدالله البغدادي الضرير الحنبلي المذهب صاحب المصنفات في علوم القرآن والعربية ت ٦١٦ هـ (بغية ٢/ ٣٨، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧).
٢١. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء / ١٠٤ وما بعدها، والتصريح على التوضيح / ١٩.
٢٢. ينظر: الموطأ- باب القرآن / ٣٥، ومسند الإمام أحمد ٤/ ١٢٣ باب الفتن.
٢٣. مسند الإمام أحمد ١/ ٣٨٦.
٢٤. الشاعر هو ابن المولى محمد بن عبدالله المدني، مخضرم عاصر الدولتين الأموية والعباسية. قال هذا البيت مادحا يزيد بن حاتم أحد أحفاد المهلب. والبيت في: حماسة أبي تمام / ٥٨١، والأعاني ٣/ ٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٨.
٢٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.
٢٦. حرف التنفيس هو حرف السين الداخل على الفعل المضارع ليحجن زمنه إلى الاستقبال.
٢٧. ينظر: تسهيل الفوائد / ٢١٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨ وما بعدها.
٢٨. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٦.
٢٩. ينظر: الجني الداني / ٤٨٧، ومغنى اللبيب ١/ ٦١-٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٤.
٣٠. شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦.
٣١. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٩.
٣٢. هذا البيت قاله الفرزدق في مدح معن بن أوس أحد ولاة الأمويين، وهو موجود في: الكتاب ١/ ٣١، وتحصيل عين الذهب / ٨٢، وشرح ديوان الفرزدق / ٣٨٤.
٣٣. البيت للشاعر الفرزدق في: شرح ديوانه / ٨٦٣، والجني الداني / ١١٥ ومعنى اقلولي: ارتفع، واقردت: سكت.

- ٣٤ . شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ ، وينظر الكتاب ٣٠/١ ، وشرح المفصل ١١٦/٢ .
 ٣٥ . ينظر: الكتاب ٣٥٥/١ ، والمقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ .
 ٣٦ . ينظر : معاني النحو ٣٩١ /١ وما بعدها .
 ٣٧ . ينظر : حاشية الصبان ٤/٢ - ٥ .
 ٣٨ . ينظر : الكتاب ٣٥٥/١ .
 ٣٩ . ينظر : صحيح البخاري ٢٤٦/٤ ، ومسند الأمام احمد ٢٣٣/٢ .
 ٤٠ . شرح الكافية الشافية ٥٣٠/١ .
 ٤١ . ينظر: الكافية الشافية ١ / ٢٠٧ .
 ٤٢ . ينظر : السبعة في القراءات ٢٦١ .
 ٤٣ . ينظر : الكتاب ١٥٤/٢ .
 مسلم بشرح النووي ٣٥/٢ ونصه : (لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم) وقال النووي فيه : هكذا في جميع الروايات : (ولا تؤمنوا) بحذف النون من آخره وهو لغة معروفة صحيحة .
 ٤٤ . ينظر : الخصائص ٣٨٨/١ ، وخرزانه الأدب ٥٢٥/٣ .
 ٤٥ . شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ ، وينظر : الخصائص ٣٨٨/١ .

ينظر : صحيح

مسلم بشرح النووي ٣٥/٢ ونصه : (لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم) وقال النووي فيه : هكذا في جميع الروايات : (ولا تؤمنوا) بحذف النون من آخره وهو لغة معروفة صحيحة .
 ٤٤ . ينظر : الخصائص ٣٨٨/١ ، وخرزانه الأدب ٥٢٥/٣ .
 ٤٥ . شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ ، وينظر : الخصائص ٣٨٨/١ .

المصادر

- القرآن الكريم .
 ١- الاستغناء في أحكام الاستثناء / شهاب الدين القرافي - تد . طه محسن - بغداد ١٩٨٢ .
 ٢- الأغاني / أبو فرج الأصفهاني - تد . عبد الستار فراج - بيروت ١٩٥٥ .
 ٣- الامالي الشجرية / هبة الله ابو السعادات المعروف بابن الشجري - ت ٥٤٢هـ - ط١ - مطبعة دار المعارف العثمانية - حيدر اباد الدكن - ١٣٤٩هـ .
 ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف / أبو البركات الانباري - القاهرة ط٣ / ١٩٥٥ .
 ٥- البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي - مطابع النصر - الرياض .
 ٦- بغية الوعاة / جلال الدين السيوطي - بيروت ١٩٧٣ .
 ٧- البلغة في تاريخ أئمة اللغة / الفيروز أبادي - تد . محمد المصري - دمشق ١٩٧٢ .
 ٨- تحصيل عين الذهب / الأعم الشنتمري - بهامش كتاب سيبويه .
 ٩- تسهيل الفوائد / ابن مالك الأندلسي - تد . محمد كامل بركات- القاهرة ١٩٦٧ .
 ١٠- التصريح على التوضيح / بشرح العلمي - دار أحياء الكتب العربية .
 ١١- الجنى الداني / المرادي - تد . طه محسن - الموصل ١٩٧٦ .
 ١٢- حاشية الصبان على الأشموني / مطبعة البابي - القاهرة .
 ١٣- حاشية الشيخ يس على التصريح - بهامش شرح التصريح - دار أحياء الكتب العربية .
 ١٤- خزنة الأدب / البغدادي - تد . عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٧ .
 ١٥- الخصائص / ابن جني - تد . محمد علي النجار - بيروت ١٩٥٢ .
 ١٦- ديوان الحماسة / أبو تمام - تد . د . عبد المنعم احمد صالح - بغداد ١٩٨٠ .
 ١٧- السبعة في القراءات / ابن مجاهد تد . شوقي ضيف - مصر ١٩٧٢ .
 ١٨- شذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي - بيوت ط٢ / ١٩٧٩ .
 ١٩- شرح ابن عقيل / تد . محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة ط١٦ / ١٩٧٤ .
 ٢٠- شرح الاشمعوني / تد . محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة البابي - القاهرة ط٢/ ١٩٣٩ .
 ٢١- شرح ديوان الفرزدق / مطبعة الصاوي - مصر ١٩٣٦ .
 ٢٢- شرح الكافية الشافية / ابن مالك - تد . عبد المنعم هريدي - دار المأمون ١٩٨٢ .
 ٢٣- شرح كافية ابن الحاجب / رضي الدين - بيروت .
 ٢٤- شرح الجمل / ابن عصفور - تد . صاحب أبو جناح - بغداد ١٩٨٠ .
 ٢٥- شرح اللمع / ابن برهان الاسدي - تد . د . فائز فارس - الكويت ١٩٨٤ .
 ٢٦- شرح المفصل / ابن يعيش - المطبعة المنبرية - مصر .
 ٢٧- شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ / ابن مالك - تد . عدنان الدوري - بغداد ١٩٧٧ .
 ٢٨- صحيح البخاري / دار احياء التراث العربي - بيروت .
 ٢٩- صحيح مسلم / تد . محمد فؤاد عبد الباقي - دار أحياء التراث العربي ١٩٥٤ .
 ٣٠- طبقات الشافعية الكبرى / تاج الدين السبكي - بيروت ط٢ .
 ٣١- طبقات الشافعية / جمال الدين الاسنوي - تد . كمال الحوت - بيروت ط١ / ١٩٨٧ .
 ٣٢- الفوائد الضيائية / نور الدين أَلْجَلْبِي - تد . د . أسامة طه الرفاعي - بغداد ١٩٨٢ .
 ٣٣- الكتاب / سيبويه - بولاق - القاهرة ١٣١٦ هـ .

- ٣٤- الكشف / الزمخشري – بيروت ط١/ ١٩٧٧ .
٣٥- المرتجل في شرح الجمل / ابن الخشاب – تد . علي حيدر – دمشق ١٩٧٢ .
٣٦- مسند الإمام احمد بن حنبل / مصورة على المطبعة اليمنية بمصر ١٣١٣ هـ .
٣٧- معاني النحو / د. فاضل صالح السامرائي – الموصل ١٩٩١ .
٣٨- مغني اللبيب / ابن هشام الأنصاري – تد . د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – ط/ ١٩٦٩ .
٣٩- المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني – تد . د. كاظم بحر مرجان – بغداد ١٩٨٢ .
٤٠- المقتضب / المبرد – تد . محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٨٨ هـ .
٤١- الموطأ / الإمام مالك بن انس – تعليق محمد فؤاد عبد الباقي – القاهرة ١٩٥١ .
٤٢- نزهة الألباء / أبو البركات الأنباري – تد . محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة .
٤٣- نكت الهميان في نكت العميان / الصدفي – القاهرة ١٩١١ .